مجلة كلية الطف للعلوم الإنسانية والاجتماعية
عددٌ خاصّ بوقائع المؤتمر العلمي الدولي السابع للتنوّع اللغوي والأدبي في ضوء الدراسات المقارنة
الذي أقامته كلية الطف الجامعة بالتعاون مع مركز الجنائن الثقافي
في 18-19 نيسان 2026

المصطلح القانوني بين التنوع اللغوي وغياب التكافؤ الدلالي في العقود العابرة للحدود

د. ملاك عبد اللطيف التميمي

كلية الطف الجامعة

الملخص

يتناول هذا البحث إشكالية المصطلح القانوني (*Legal Terminology*)في العقود العابرة للحدود (*Cross-Border Contracts*)، في ظل ما يفرضه التنوع اللغوي (*Linguistic Diversity*) من صعوبات تتعلق بغياب التكافؤ الدلالي (*Lack of Semantic Equivalence*)بين الأنظمة القانونية المختلفة. وينطلق من فكرة أساسية مفادها أن المصطلح القانوني لا يُفهم بوصفه مجرد لفظ، بل هو تعبير عن مفهوم قانوني مرتبط بسياق النظام القانوني (*Legal System*)الذي نشأ فيه، الأمر الذي يجعل نقله إلى لغة أخرى عملية دقيقة تتجاوز الترجمة الحرفية (*Literal Translation*)إلى الترجمة القانونية المتخصصة (*Specialized Legal Translation*).

وتبرز أهمية البحث في كونه يتصل مباشرة باستقرار المعاملات الدولية، حيث إن أي خلل في فهم المصطلح القانوني قد يؤدي إلى اختلاف في تفسير العقد، ومن ثم إلى نزاعات قانونية تمسّ الأمن القانوني (*Legal Certainty*). كما يكتسب الموضوع راهنيته من تزايد الاعتماد على العقود الدولية وتعدد اللغات المستخدمة فيها.

وتتمثل الإشكالية الرئيسة في: **إلى أي مدى يؤثر غياب التكافؤ الدلالي في المصطلح القانوني على تفسير العقود العابرة للحدود واستقرارها؟**

ويتفرع عنها عدد من الإشكاليات الفرعية، من أبرزها:

- كيف ينعكس اختلاف الدلالة (*Semantics*) والسياق (*Context*) على فهم المصطلح القانوني؟
- ما أثر الخلط بين بعض المصطلحات، مثل الالتزام (*Obligation*) والواجب(*Duty*) ، على التكييف القانوني (*Legal Qualification*)؟
- إلى أي حد يسهم ذلك في اختلاف تحديد الأثر القانوني (*Legal Effect*) والمسؤولية العقدية (*Contractual Liability*)؟

ويهدف البحث إلى: توضيح طبيعة المصطلح القانوني وحدوده الدلالية، وإبراز أثر التنوع اللغوي في إعادة تشكيل المعنى القانوني، تحليل الإشكالات الناتجة عن الترجمة غير الدقيقة، وأخيرا اقتراح آليات تساعد على الحد من هذه الإشكالات، كـ توحيد المصطلحات (*Terminological Standardization*)واعتماد الصياغة الثنائية(*Bilingual Drafting*)

ويعتمد البحث على منهج مقارن وتحليلي (*Comparative and Analytical Approach*)، من خلال دراسة المصطلحات القانونية في أكثر من نظام قانوني، وتحليل استعمالها في سياقات لغوية مختلفة.

وقد تم تقسيم البحث إلى مطلبين رئيسين:

المطلب الأول: مفهوم المصطلح القانوني في العقود العابرة للحدود.

الفرع الأول: التعريف بالمصطلح القانوني وطبيعته في ضوء الأنظمة القانونية

الفرع الثاني: تأصيل مفهوم المصطلح القانوني في العقود العابرة للحدود

المطلب الثاني: نطاق غياب التكافؤ الدلالي للمصطلح القانوني في العقود العابرة للحدود

الفرع الأول: صور غياب التكافؤ الدلالي في المصطلح القانوني

الفرع الثاني: آثار غياب التكافؤ الدلالي على العقود العابرة للحدو

ويخلص البحث إلى أن دقة المصطلح القانوني تمثل عنصرًا حاسمًا في ضمان وضوح الإرادة التعاقدية واستقرار المعاملات، وأن تجاوز إشكالية التكافؤ الدلالي يقتضي الجمع بين الخبرة القانونية والكفاءة اللغوية في صياغة وترجمة العقود الدولية.